

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الجمهورية اليمنية

مجلس النواب

لجنة التجارة والصناعة

تقرير لجنة التجارة والصناعة

حول

أوضاع المؤسسة اليمنية العامة لصناعة

وتسويق الإسمنت

والمصانع التابعة لها في ظل العدوان والحصار

الرقم (٦)

التاريخ: ٢٢ / ١ / ١٤٤١هـ

الموافق: ٢٢ / ٩ / ٢٠١٩م

المحترم
المحترمون
المحترمون

الأخ / رئيس مجلس النواب
الإخوة/ أعضاء هيئة رئاسة مجلس النواب
الإخوة / أعضاء مجلس النواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد :

تنفيذاً لأحكام اللائحة الداخلية للمجلس بشأن الدور الرقابي للجان المجلس، وكذلك في ضوء قرار المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩/٣/٤م بشأن تفعيل وتنشيط الدور الرقابي للجان الدائمة للمجلس... فقد قامت اللجنة باستدعاء الإخوة المسؤولين في قيادة المؤسسة اليمنية لصناعة وتسويق الإسمنت إلى اللجنة بتاريخ ٢٠١٩/٧/١٣م وذلك للوقوف على أوضاع مؤسسة الإسمنت مع المصانع الحكومية التابعة لها .

وقد حضر من الجانب الحكومي الإخوة التالية أسمائهم :

- (١) محمد أحمد الهاشمي نائب وزير الصناعة والتجارة
- (٢) عادل مرغم وكيل قطاع الصناعة بوزارة الصناعة والتجارة
- (٣) قاسم عبدالله الوادعي رئيس مجلس الإدارة بمؤسسة الإسمنت
- (٤) د. محمد عبدالله الحيفي نائب رئيس المؤسسة العامة للإسمنت
- (٥) يحيى أحمد أبو حلفه مدير عام مصنع أسمنت - عمران
- (٦) إبراهيم محمد السنحاني مدير مكتب رئيس مجلس الإدارة بالمؤسسة
- (٧) علي الحداد مدير مكتب الوزير لشئون مجلس النواب

حيث جرى في هذا اللقاء المشترك مع الإخوة في الجانب الحكومي ممثلاً بمؤسسة الإسمنت تدارس أوضاع مصانع الإسمنت الحكومية في ظل العدوان الغاشم وذلك من خلال الاستفسارات وملاحظات اللجنة الموجهة إلى الجانب الحكومي وموافاتها بالردود والإيضاحات حول مجمل أوضاع مؤسسة الإسمنت ، حيث قدم الإخوة في الجانب الحكومي الإيضاحات والردود على استفسارات وملاحظات اللجنة وموافاتها بالوثائق والتقارير بشأن أوضاع مصانع الإسمنت الحكومية .

ومن خلال دراسة اللجنة لتلك الوثائق والتقارير والردود يسرها أن تعرض على المجلس الموقر تقريرها حول ما توصلت إليه بشأن أوضاع المؤسسة اليمنية لصناعة وتسويق الإسمنت وهو على النحو التالي :

نبذة عامة عن المؤسسة :

المؤسسة اليمنية العامة لصناعة وتسويق الإسمنت تدير ثلاث وحدات إنتاجية مملوكة للدولة، وتعتبر أول مؤسسة في اليمن تعمل في مجال صناعة الإسمنت ، وقد أنشئت المؤسسة وفقاً للقانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٣م ، ثم نظم القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٨٣م نشاط المؤسسة بحيث اعتبر أنها تتمتع بالشخصية المستقلة ذات الكيان الصناعي والتجاري الذي تمتلكه الدولة رأس ماله بالكامل ... ويتبع المؤسسة ثلاثة مصانع هي :

مصنع اسمنت باجل :

يتكون مصنع إسمنت باجل من خطين إنتاجين بطاقة تصميمية للخطين (٢٧٠.٠٠٠) ألف طن سنوياً على أساس أن الخط الأول بطاقة تصميمية (٥٠.٠٠٠) ألف طن سنوياً أما الخط الثاني بطاقة تصميمية (٢٢٠.٠٠٠) ألف طن سنوياً ، وطريق التشغيل هي الطريقة الرطبة ، ونوعية الإسمنت المنتج بورتلاندي عادي وبحسب المواصفات الأوروبية (ISO) والعمل جارٍ في توسعه المصنع بطاقة قدرها مليون طن سنوياً لعام ٢٠٠٩م .

مصنع اسمنت عمران :

١. الخط الأول :

يتكون المصنع من خط إنتاجي بطاقة تصميمية (٥٠٠.٠٠٠) طن سنوياً وطريقة التشغيل هي الطريقة الجافة ونوعية الإسمنت المنتج بورتلاندي عادي وبحسب المواصفات البريطانية (BS-١٢) .

٢. الخط الثاني :

يتكون المصنع من خط إنتاجي بطاقة تصميمية (١.٠٠٠.٠٠٠) طن سنوياً وطريقة التشغيل هي الطريقة الجافة ونوعية الإسمنت المنتج بورتلاندي عادي وبحسب المواصفات البريطانية (BS-١٢) .

مصنع اسمنت البرح :

يتكون المصنع من خط إنتاجي بطاقة تصميمية (٥٠٠.٠٠٠) ألف طن سنوياً وطريقة التشغيل هي الطريقة الجافة ونوعية الإسمنت المنتج بورتلاندي عادي وبحسب المواصفات الأمريكية (Astm / c- ١٥٠) .

أوضاع مصانع الإسمنت الحكومية في ظل الحصار والعدوان :

وحول استفسار اللجنة عن أوضاع مصانع الإسمنت وأثار الحصار والعدوان عليها أوضح الأخوة في الجانب الحكومي بأن مصانع المؤسسة قد توقفت عن العمل منذ بداية العدوان ، خاصة مصنع اسمنت عمران ومصنع اسمنت البرج ماعدا مصنع اسمنت باجل الذي توقف عن العمل منذ عام ٢٠٠٩م وفيما يلي توضيح أكثر عن أسباب توقف المصانع :

أولاً : مصنع اسمنت باجل :

أكد الأخوة في الجانب الحكومي بأن المصنع توقف عن العمل عام ٢٠٠٩م وذلك بسبب استهلاك مادة المازوت (١٧٦) لتر للطن المنتج من مادة الإسمنت وكونه ينتج مادة الإسمنت بالطريقة الرطبة المكلفة واستمرت المؤسسة في تسليم مرتبات وحقوق الموظفين في المصنع رغم توقف المصنع وكذلك تقوم المؤسسة بتنفيذ توسعه المصنع بطاقة انتاجية (٧٥٠) ألف طن سنوياً ، يبلغ القرض التجاري لمصنع اسمنت باجل والخاص بالتوسعة (٥٩.٢٣١.١٧٠) دولار أمريكي والحكومي (٢٤٠.٠٠٠.٠٠٠) يان صيني ما يعادل (٣١.٠٠٠.٠٠٠) دولار أمريكي وتم جدولة القرضين وسداد جزء من الأقساط وفوائده ارتباطاً مع بداية تشغيل المصنع الذي سيبدأ السداد من إيراداته ، ولكن تأخر تنفيذ المشروع بسبب رحيل الشركة من الموقع متحججة بالشروط القهرية.

ولهذا نشأ خلافاً بالالتزامات المالية تجاه القروض وأصبح استحقاقات الدفع قبل بدء التشغيل مما نشأ عنه التزامات مالية كبيرة مستحقة الدفع خلال الأعوام الماضية ويتطلب معالجة هذا الوضع إعادة جدولة القرضين مع الحكومة الصينية ، وفي ظل العدوان توقفت الشركة عن تنفيذ بقية المشروع مما ترتب عليه خسائر وفقدان إيرادات المؤسسة .

ثانياً : مصنع اسمنت عمران :

يعتبر مصنع اسمنت عمران أكثر مصانع المؤسسة تضرراً من القصف الجوي من قبل العدوان .

وقد تعرض المصنع لتعثر كبير ناجم عن ارتفاع الكلفة التشغيلية نتيجة ارتفاع أسعار الوقود وتفاقمت المشكلة بالحصار وعدم انتظام توريد الوقود ونتيجة التوقفات التي تمثل خسائر النشاط ٧٠٪ من العملية التشغيلية.

ومع بدء التجهيز لإعادة تشغيل المصنع تعرض لعدة غارات جوية ظهرية يوم ١٢ يوليو ٢٠١٥م الموافق ٢٥ رمضان ١٤٣٦هـ تسببت إلى أضرار أدت إلى توقف النشاط الانتاجي بشكل كامل .

وبتاريخ ٣ / ٢ / ٢٠١٦م تعرض المصنع لغارة جوية وحشية ببوابة المصنع سقط فيها (١٥) شهيداً و(٤٩) جريحاً معظمهم من العاملين في إصلاح الإضرار الناجمة عن الغارات السابقة وبذلك توقفت جميع الأعمال في المصنع وتسريح العمال ، وخلال الفترة من ١٦ / فبراير / ٢٠١٦م وحتى ١٩ / أكتوبر / ٢٠١٦م تعرض المصنع لعدد (٤٣) غارة جوية استهدفت منطقة الكسارات والمحاجر نتج عنها تلف بعض معدات التعدين وتدمير المستودعات الخاصة بالتعدين وصعوبة استغلال المحاجر مستقبلاً نتيجة تناثر القنابل العنقودية فيه .

تقدر الخسائر المباشرة الناجمة عن تلك الغارات بمبلغ (٢٥٢) مليون دولار حتى تاريخ إعادة التشغيل والإنتاج بعد تحييد المصنع من قبل الأمم المتحدة في أغسطس ٢٠١٧م تم تشغيل المصنع بما هو متاح مالياً وفنياً وذلك بالاتفاق مع الأمم المتحدة على أساس تحييد المصنع من الضربات الجوية.

جدول يبين الخسائر البشرية والمادية وإجمالي التكاليف والأضرار الناجمة عن تلك الغارات .

م	التاريخ	عدد الغارات	الخسائر البشرية			الخسائر المادية وإصلاح الأضرار				
			قتلى	جرحى	تكاليف علاج	تكاليف الإصلاح	تكاليف ثابتة	أرباح مفقودة	فوائد استثمار الأرباح	غرامات تأخير للغير
١.	٢٠١٥/٧/١٢م	٥		١٢	٤.٦٥١.١٦	١٢.٤٩٨.٦٠٨				
٢.	٢٠١٥/٩/٤م	٢		٢		٨٢٦.١٥٥				
٣.	٢٠١٦/٢/٣م	١	١٥	٥٠	١٧٠.١٣٢.٤٩	٦٣٣.٠٣٧				٩.٥٩٨.٩٢٩
٤.	٢٠١٦/٢/١٦م	١		٢	١٦٥.٤٤	٩١٨.٨٤٥				٢٨.٠٩٠.٩٤١
٥.	٢٠١٦/٢/١٩م	٣		٤		٢.٥٧٣.٠٣٤				١٠٣.٧٥١.٧٣٨
٦.	من ١٦ حتى ٢٣ / ٦ / ٢٠١٦م	٢٩								٩٣.١٢٥.٨٣٣
٧.	٢٢ - ٢٣ / ٩ / ٢٠١٦م	١١								١٧.٤٤٩.٦٧٩
		٥٢	١٥	٧٠	١٧٤.٩٤٩	١٧.٤٤٩.٦٧٩				٩.٥٩٨.٩٢٩
					إجمالي التكاليف والأضرار بالدولار				٢٥٢.١٩٢.٠٦٨	

ثالثاً: مصنع البرح :

يعتبر مصنع اسمنت البرح من أفضل مصانع الإسمنت في الشرق الأوسط من حيث الآلات والمعدات إلا أن العدوان أقدم على استهداف المصنع بست غارات جوية بتاريخ ١٤ / ٧ / ٢٠١٥م متعمداً أخرج المصنع عن العمل وذلك في إطار الأستهداف لقدرات البلد الاقتصادية مما أدى هذا العدوان إلى إلحاق أضرار

وخسائر جسيمة بصورة مباشرة وغير مباشرة في الجانبين المادي والإنساني والاجتماعي.

الأضرار المادية المباشرة نتيجة استهداف طيران العدوان للمصنع:

١. التدمير الكلي لورشة الصيانة الميكانيكية بما تحتويه من تجهيزات والآلات ومعدات التصنيع المختلفة .
٢. التدمير الكلي لورشة الصيانة الكهربائية والالكترونية بما تحتويه من تجهيزات والآلات وأجهزة وأنظمة تحكم ورقابة PIC وعدد ومستلزمات .
٣. التدمير الكلي لورشة صيانة المعدات الثقيلة ووسائل النقل بما تحتويه من تجهيزات والآلات ومعدات وعدد ومستلزمات بالإضافة إلى تدمير العديد من المعدات الثقيلة (شيوولات ، قلابات ، حضارات) ووسائل النقل (سيارات ، باصات) الرابضة داخل الورشة والمجاورة لها .
٤. التدمير الكلي لمخزن الأمن الصناعي والسلامة المهنية الملحق بورشة صيانة المعدات الثقيلة بما تحتويه من تجهيزات والآلات وعدد من مستلزمات السلامة المهنية ومعدات إخماد الحرائق .
٥. التدمير الكلي لمخزن قطع الغيار المركزي بما تحتويه من تجهيزات وقطع غيار التهمتها النيران الناتجة عن القصف فضلا عن العدد والمستلزمات والمحركات الموجودة فيه .
٦. التدمير شبة الكلي لمبنى الوحدة الصحية والمطعم بما تحتويه من تجهيزات وأجهزة وأدوية ومستلزمات طبية ومكتبية وأثاث .
٧. إلحاق الضرر الجزئي بمخزن الكابلات الكهربائية ومخزن المهمات ومخزن الطوب الحراري والزيوت .
٨. إلحاق أضرار جزئية في مصعد وصوامع الإسمنت ومباني الإدارة والتدريب .
٩. كما لحق الضرر بنظام التمديدات الكهربائية وطبلونات الحماية الكهربائية داخل المباني التي أستهدفت من قبل العدوان وفي محيطها.
١٠. تلف مخزن أكياس الإسمنت الفارغة نتيجة لانخلاع وتطاير ألواح الزنك بمبنى التغليف والتحميل وتعرضها للأمطار والظروف المناخية.

الأضرار المادية غير المباشرة نتيجة استهداف طيران العدوان :

- ١- توقف المصنع عن العمل كنتيجة حتمية للعدوان نظراً لطبيعة الموقع واستهدافه .
- ٢- توقف البيع وعدم تحقيق الإيرادات والتي تسببت في عدم قدرة المصنع على دفع مرتبات ومستحقات العاملين المختلفة خلال الفترة من ٢٠١٥/٧/١٤م حتى ٢٠١٦/٦/٣٠م .
- ٣- حرمان المصنع من هامش الربح (فقدان الإرباح) التي كان من المتوقع تحقيقها فيما لو استمر المصنع بنشاطه الانتاجي الطبيعي لتغطية الالتزامات للغير .
- ٤- تحمل المصنع للنفقات والمصاريف الثابتة خلال الفترة من ٢٠١٥/٧/١٤م حتى ٢٠١٦/٦/٣٠م خصوصاً من الأرصدة المالية المتوفرة بحسابات المصنع لدى البنوك والمؤسسة .
- ٥- خسائر إهلاك الآت ومعدات المصنع نتيجة التوقف والمحاسبة بواقع ٥٠٪ من نسبة الإهلاك السنوي كون المصنع في حالة توقف تام .
- ٦- فقدان موارد الجهات الحكومية من المخصصات التي كان من المتوقع تحقيقها من نشاط المصنع الإيرادي في الظروف العادية وهي التي تخص الضرائب ومخصصات الصناديق الحكومية الثقافية والاجتماعية والتعاونية والبيئية وغيره .
- ٧- عدم قدرة المصنع على سداد الالتزامات والمديونيات المستحقة للجهات الحكومية والموردين والمتعهدين للسلع والخدمات .
- ٨- تلف جزء كبير من مخزون الزيوت والشحوم والمواد الكيميائية نتيجة لعدم استخدامها بسبب التوقف والتي تقدر بالملايين من الريالات .
- ٩- تلف العديد من اللمد والريالات والآلات والمعدات والمحركات الخاصة بخطوط الانتاج بسبب التوقف وعدم التمكن من أعمال الصيانة للمخاوف المتكررة من استهداف طيران العدوان .
- ١٠- تلف بطاريات الأنظمة والبرامج ومنظومة الاتصالات لتوقفها لفترة طويلة .
- ١١- تلف السيور الناقلة للمواد تحجراً وتشقاً بسبب التوقف وعدم التمكن من أعمال الصيانة وصعوبة تواجد الفنيين بالمنطقة .

إجمالي كلفة الخسائر والأضرار الناتجة من استهداف طيران العدوان على مستوى المؤسسة ومصانعها :-

١. كلفة الخسائر المباشرة بالريال (٥٩٣.٣١٥.٠٠٠) فقط خمسمائة وثلاثة وتسعون مليون وثلاثمائة وخمسة عشر الف ريال .
٢. كلفة الخسائر المباشرة بالدولار الأمريكي (٢٤.٥٩٦.٠٦١ \$) أربعة وعشرون مليون وخمسمائة وستة وتسعون ألفاً وإحدى وستون دولار أمريكي .
٣. كلفة الخسائر الغير مباشرة بالريال (٦,٧٢٦,٤٣٦,٩١٨) فقط ستة مليار وسبعمائة وستة وعشرون مليوناً وأربعمائة وستة وثلاثون ألفاً وتسعمائة وثمانية عشر ريال .
٤. الإجمالي الكلي للخسائر بالريال = (٧.٤٠٢.٤٨٧.٩٨٥) فقط سبعة مليار وأربعمائة واثنان مليون وأربعمائة وسبعة وثمانون ألفاً وتسعمائة وخمسة وثمانون ريال .

أهمية مشروع استبدال الطاقة المستخدمة من المازوت والديزل الى الفحم الحجري:

وحول استفسار اللجنة عن أهمية استبدال الطاقة المستخدمة إلى الفحم الحجري ، أكد الإخوة في الجانب الحكومي بأنه في حال أن تم استبدال الطاقة المستخدمة من المازوت والديزل إلى استخدام الفحم الحجري سينعكس الأثر ايجاباً في الاستمرار لدعم خزانة الدولة ، حيث تعتبر صناعة الإسمنت من أهم روافد دعم اقتصاد البلد، ولا يتأتى ما ذكر اعلاه إلا في حالة تغلب مؤسسة الإسمنت على الظروف والعوامل المعيقة لنشاط المؤسسة وذلك من خلال الارتفاع المريع لأسعار الوقود الذي وصل الى مبلغ وقدره (٣٥٣) ريال للتر الواحد من المازوت ، وهو ما نتج بل وساهم بشكل كبير ومباشر في رفع الكلفة التشغيلية، مما أدى الى إرتفاع سعر مادة الإسمنت في السوق المحلية ، الامر الذي أدى الى الإحجام من قبل الموزعين والتجار المتعاقدين مع مصانع المؤسسة الى محاولة تقليص الكمية المشتراه من المصانع وقلل من طلب مادة الإسمنت في البلد على الرغم من المحاولة المستمرة من المؤسسة للحفاظ على سمعتها وسوقها واتخاذها لجميع الإجراءات الممكنة التي تحافظ بها على الحصة السوقية ومواجهة المنافسة من قبل القطاع الخاص إنطلاقاً من السمعة الممتازة لمنتجات المؤسسة منذ ٤٦ عاماً .

قدرة مصانع القطاع الخاص على تسويق منتجاتهم من الإسمنت بسبب استخدامهم الفحم الحجري الذي يعتبر أقل تكلفة من استخدام المازوت والديزل ، حيث بلغ تكلفة استخدام الفحم الحجري بديلاً عن المازوت والديزل ثلثي الكلفة المطلوبة لإنتاج (طن واحد) من الإسمنت بحيث استطاع ملاك مصانع الإسمنت الخاصة بسبب هذا الفارق الكبير استبدال الطاقة المستخدمة في مصانعهم، مع تقديم الحوافز التي تضمن استقطاب أكبر قدر من العملاء والموزعين على حساب منتجات مؤسسة الإسمنت التي تتعرض له من معوقات بسبب عدم وجود هذا المشروع الحيوي الهام المتمثل

في استبدال استخدام المازوت بالفحم الحجري الاقل تكلفة والذي يعتبر من حيث الاهمية هو أساس الحفاظ على استمرارية نشاط المؤسسة من عدمه.

علماً أن الكلفة للمشروع مهما بلغت قيمته فإنه سيتم الحفاظ عليه من تحقيق عائدات ضخمة لخزينة الدولة بل سيرفع من الإيرادات بشكل أكبر لأن سعر كيس الإسمنت سيتم تخفيضه بهدف المنافسة وتحقيق هامش ربح، ناهيك عن الجودة والسمعة التي تمتاز بها مصانع المؤسسة مما سيجعلها من أنجح القطاعات الحكومية والاقتصادية.

وفي هذا السياق أشار الإخوة في مؤسسة الإسمنت بأن الشركة الاستشارية البريطانية قدمت دراسات للجدوى الاقتصادية لمشروع استبدال الطاقة الى الفحم الحجري حيث تبين أن قيمة المشروع سوف تسترد خلال سنة واربعة أشهر بسبب الفارق في استخدام الفحم الحجري بدلاً من المازون والديزل والمقارنة التالية توضح ذلك:

مقارنة بين تكلفة الإحراق بالمازوت وتكلفة الإحراق بالفحم الحجري:

تكلفة الإحراق بالفحم	تكلفة الإحراق بالمازوت
سعر الكيلو جرام الفحم = ٩٠ ريال المطلوب سنوياً للمصنع:	سعر المتر المازوت = ٣٥٢.٦٥ ريال المطلوب سنوياً للمصنع:
الخط الانتاجي الثاني = ٣.٣٠٠ طن/اليوم × ٣٦٥ × ٨٠% = ٩٦٣.٦٠٠ طن كلنكر سنوياً	الخط الانتاجي الثاني = ٣.٣٠٠ طن/اليوم × ٣٦٥ × ٨٠% يوم × ٩٦٣.٦٠٠ طن كلنكر سنوياً
استهلاك الخط الانتاجي الثاني سنوياً = ١٦٠ /كجم/طن × ٩٦٣.٦٠٠ طن كلنكر سنوياً = ١٥٤.٠٦٨ طن سنوياً الخط الانتاجي الاول =	استهلاك الخط الانتاجي الثاني سنوياً = ٨٥.٥ لتر/طن × ٩٦٣.٦٠٠ طن كلنكر سنوياً = ٨٢.٣٩٣.١٠٠ لتر سنوياً الخط الانتاجي الاول =
١.٧٥٠ طن/يوم × ٣٥٦١١.٠٠٠ يوم × ٨٠% = ٥١١.٠٠٠ طن كلنكر سنوياً استهلاك الخط الانتاجي الاول سنوياً = ١٨٠ كجم /طن × ٥١١.٠٠٠ طن كلنكر سنوياً = ٩٢.١٥٣ طن سنوياً إجمالي استهلاك الوقود السنوي للخطين = ٢٤٦.٢٢٢ طن .	١.٧٥٠ طن/يوم × ٥١١.٠٠٠ طن كلنكر سنوياً استهلاك الخط الانتاجي الاول سنوياً = ٩٦.٤ لتر/طن × ٥١١.٠٠٠ طن كلنكر سنوياً = ٤٩.٢٨١.٩٩٠ لتر سنوياً إجمالي استهلاك الوقود السنوي للخطين = ١٣١.٦٧٥.٠٩٠ لتر .
إجمالي قيمة الوقود المستهلك سنوياً بالريال = ٢٤٦.٢٢٢ × ٩٨٠.٠٠٠ = ٢٢.١٥٩.٩٨٠ ريال إجمالي قيمة الوقود للمستهلك سنوياً بالدولار = ٢٢.١٥٩.٩٨٠ / ٥٠٠ = ٤٤.٣٩٩.٩٦ دولار	إجمالي قيمة الوقود المستهلك سنوياً بالريال = ١٣١.٦٧٥.٠٩٠ × ٣٥٢.٦٥ = ٤٦.٤٣٥.٢٢٠ ريال إجمالي قيمة الوقود المستهلك سنوياً بالدولار = ٤٦.٤٣٥.٢٢٠ / ٤٧٩ = ٩٧.١٥٠ دولار

الإجراءات التي اتخذتها قيادة المؤسسة لإيقاف استهداف مصانع المؤسسة من قبل طيران العدوان :

وحول إستفسار اللجنة عن الإجراءات التي اتخذتها قيادة المؤسسة وإدارة مصنع عمران بشأن وقف استهداف المصنع من قبل طيران العدوان وتحييده أكد الإخوة في الجانب الحكومي بأنه من اليوم الأول لاستهداف المصنع بتاريخ ٢٠١٥/٧/١٢م قامت إدارة المصنع باتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة تجنب استهدافه باعتبار ذلك جريمة تحرمها الشرائع السماوية والتشريعات الإنسانية والقوانين الدولية التي تحرم الاعتداءات على المنشآت المدنية وما يخلفه من آثار إنسانية ومجتمعية.

حيث تم تحرير وتسليم مذكرات وبلاغات ونداءات إلى الأمم المتحدة عبر مكاتبها في اليمن وكذا إقامة الوفقات الاحتجاجية والزيارات إلى مكاتب الأمم المتحدة والتصعيد عبر وسائل الإعلام المختلفة المحلية والعالمية والاتحادات العمالية وكل هذه الإجراءات تضمنت دعوة الأمم المتحدة إلى تحمل مسؤولياتها الأخلاقية والقانونية في إيقاف استهداف المصنع ومواجهة الوضع الإنساني المتدهور الذي ترتب عن توقف المصنع نتيجة هذا الاستهداف. أمام إصرار قيادة المؤسسة وإدارة المصنع ممثلة بكلاً من الأستاذ/ قاسم عبدالله الوادعي رئيس مجلس الإدارة والأستاذ/ يحيى أحمد ابو حلفة مدير عام المصنع، استمر العدوان على المصنع عبر القصف الجوي المتكرر على مختلف مرفقاته، وتم مواجهة ذلك بمزيد من المطالبات والتصعيد الإعلامي.. حيث بلغت المراسلات إلى الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية ذات العلاقة إلى (٨٢) مذكرة وبلاغ نتج عنها لفت أنظار هيئات الأمم المتحدة وقيامها بالعديد من الزيارات إلى المصنع والتأكد من عدم وجود أي مبرر للاعتداءات والوصول إلى قناعة تامة بأن إعادة تشغيل المصنع ضرورة لإنقاذ الوضع الإقتصادي المتدهور للعاملين بالمؤسسة ومصانعها وكمرحلة أولى مصنع أسمنت عمران.

وفي يوم ٢٣/يناير/٢٠١٧م تم إقامة ندوة حول المعاناة الإنسانية الناجمة عن العدوان على المصنع وضرورة الشراكة مع الأمم المتحدة لإحياء الدور الإقتصادي للمصنع حضرها عدد من ممثلي المنظمات الإنسانية ومكاتب الأمم المتحدة باليمن وعدد من الشركات والهيئات المحلية.. وقد مثلت هذه الندوة نقطة تحول ايجابي في مساعي إعادة تشغيل المصنع حيث تلتها خطوات عملية متسارعة كان الدور الأكبر لمكتب الأمم المتحدة باليمن (البرنامج الإنمائي)

الذي نجح في الوصول الى الحصول على وثيقة تحييد المصنع عن الصراع حيث دخل حيز التنفيذ ابتداء من ٢٠١٧/٨/١٤ م.

وعلى أثر ذلك تم إرسال فريق متخصص من الأمم المتحدة ممثلاً باللجنة الوطنية لنزع الألغام التابعة لرئاسة الوزراء باليمن وذلك لنزع مخلفات القنابل العنقودية ومخلفات الصواريخ، التي سقطت على مواقع مختلفة في المصنع والمحاجر التابعة له.. وبحسب خطة استئناف التشغيل التي تم تسليمها للأمم المتحدة (البرنامج الإنمائي)، قام عمال المصنع باستكمال أعمال إصلاح الأضرار في الخطين الإنتاجي الأول والثاني بزمن قياسي، حيث تم استئناف التشغيل للخطة الإنتاجي الأول في ١٩/أغسطس/٢٠١٧ م وإخراج أول كمية منتجة بتاريخ ٢٣/أغسطس/٢٠١٧ م وتشغيل الخطة الإنتاجي الثاني في شهر نوفمبر ٢٠١٧ م.

وبمناسبة تحييد مصنع اسمنت عمران وإعادة تأهيله وتشغيله عبرت اللجنة عن عميق امتنانها وشكرها لقيادة مؤسسة الإسمنت وكذلك إدارة مصنع اسمنت عمران للجهود التي بذلت في سبيل إعادة تشغيل المصنع وتحبيده عن العمليات العسكرية من قبل العدوان وهذه خطوة طيبة وإنجاز رائع يحسب لصالح قيادة المؤسسة وإدارة المصنع .

تشغيل مصنع اسمنت باجل (الخط الثاني) :

وبشأن استفسار اللجنة عن تشغيل مصنع أسمنت باجل (الخط الثاني) أكد الأخوة في الجانب الحكومي أنه بعد أن تم تشغيل مصنع أسمنت عمران ، لم تقف المؤسسة عن العمل الدؤوب فقد اتجهت نحو البحث عن طريقة لتشغيل مصنع اسمنت باجل وذلك من أجل أن تتمكن من دفع رواتب موظفيها والحفاظ على الخبرات الفنية التي تمتلكها المؤسسة وعدم تسربها الى مصانع القطاع الخاص.

ومن الجهود المبذولة الجادة لمواجهة الظروف القائمة التي كانت تحيط بالمؤسسة ، عملت على إتباع الخطوات التالية من اجل تشغيل مصنع اسمنت باجل:

- في يوم ٢٠١٨/٣/١٩ م بدأت بتشغيل المولد ٤ ميجاوات وذلك بعد الجاهزية الميكانيكية والكهربائية .
- وفي يوم ٢٠١٨/٣/٢٠ م وبعد توفيق من الله ثم بجهود الكوادر الفنية المتخصصة تجربة تشغيل طاحونة الإسمنت رقم (٣) ولمدة ساعتين ونصف حتى إنتهاء الكلنكر من المسكب، وكانت المؤشرات طبيعية، وبعد ذلك قامت المؤسسة بوضع الخطة الإنتاجية لتشغيل المصنع وهي كالتالي:

- ١- خطة إنتاجية بتشغيل طاحونة الإسمنت رقم (٣) ولمدة ٩ أشهر (من ابريل إلى ديسمبر ٢٠١٨ م) وبطاقة إنتاجية ١٤٣٤٠٠ طن، وكذلك طاحونة الإسمنت رقم (٢) بطاقة إنتاجية ٧٦.٨٠٠ طن ولمدة ٦ أشهر (يوليو- ديسمبر ٢٠١٨ م). بحيث يكون إجمالي الطاقة الإنتاجية للطاحونتين (٣.٢) ٢٢٠.٢٠٠ طن .
- ٢- تحديث وتجهيز الطاحونة رقم (٢) وملحقاتها.
- ٣- مفاقدة وتجهيز المولدات الكهربائية (ومنظومة المياه والتغليغ تبادياً لتوقف العملية التشغيلية والإنتاجية للطواحين.
- ٤- تجهيز قائمة قطع الغيار الهامة والضرورية للمولدات والطواحين .
- ٥- تم اتفاق بين الإدارة العامة للمؤسسة ومصنع اسمنت عمران بشأن توريد ١٥ ألف طن كلنكر شهرياً لمصنع اسمنت باجل كعملية تجارية .

ويعون الله وبجهود المخلصين من الكوادر الفنية في المؤسسة تم الإنتاج التجريبي للخط الثاني لمصنع اسمنت باجل بتوريد الكمية الاولى بحدود ٤ الف طن والتي تم إنتاجها والدخول في السوق بشكل مباشر، وعودة منتجات المصنع الى الأسواق بعد توقفه في عام ٢٠١٠م. لان جودة مصنع اسمنت باجل مازالت مطلوبة في السوق .

أسباب تعثر توسعة مصنع أسمنت باجل :

وفيما يتعلق بسؤال اللجنة عن أسباب تعثر توسعه مصنع اسمنت باجل أكد الجانب الحكومي بأن المؤسسة تقوم بتنفيذ توسعة المصنع بطاقة إنتاجية (٧٥٠) ألف طن سنوياً وبقرض صيني تجاري لمصنع أسمنت باجل والخاص بالتوسعة بمبلغ (٥٩.٢٣١.١٧٠) دولار أمريكي وقرض حكومي بمبلغ (٢٤٠.٠٠٠.٠٠٠) يون صيني ما يعادل (٣١.٠٠٠.٠٠٠) دولار أمريكي وتم جدولة القرضين وسداد أقساطه وفوائده إرتباطاً مع بداية تشغيل المصنع الذي سيبدأ السداد من إيراداته ، وقد جرت جدولة القرض ليحقق جدوى اقتصادية في إقامة المشروع ولكن تأخر تنفيذ المشروع بسبب رحيل الشركة من الموقع متحججة بالشروط القهرية المنصوص عليها تعاقدياً والذي لم توافق عليها المؤسسة وكذا الاستشاري ولهذا نشأ خلافاً بالالتزامات المالية تجاه القروض وأصبح استحقاقات الدفع قبل بدء التشغيل مما نشأ إلتزامات مالية كبيرة مستحقة الدفع خلال الأعوام الماضية ويتطلب معالجة هذا الوضع إعادة جدولة القرضين مع الحكومة الصينية ، ومع بدء العدوان توقفت الشركة عن تنفيذ بقية المشروع وغادرت البلد وما ترتب عليه من فقدان موارد مالية على المؤسسة والدولة.

الصعوبات التي تواجه المؤسسة :

- ١- إرتفاع تكلفة وقود التشغيل لمصانع إنتاج الإسمنت (باجل - عمران - البرح) .. حيث تعمل منظومات الإحراق بوقود المازوت ، بينما تعمل محطتي توليد الطاقة الكهربائية في مصنعي عمران وباجل بوقود الديزل .
- ٢- ارتفاع تكلفة التشغيل الكلية (ثابتة + متغيرة) في المصانع الثلاثة.
- ٣- التقيد الإلزامي بالقوانين واللوائح النافذة الملزمة للمؤسسة وقوانين المناقصات والمزايدات بالعمل في إطارها تمثل عائق للاستفادة من الفرص والفوائد لمصلحة المؤسسة ، وخصوصاً في ظل المنافسة الشديدة من قبل القطاع الخاص المحلي والمستورد باعتبار المؤسسة ذات طابع تجاري تنافسي يهدف لتحقيق الربحية.
- ٤- تزايد حدة المنافسة لمصلحة إنتاج مصانع القطاع الخاص، والمنتجات المستوردة، حيث تعمل مصانع القطاع الخاص باستخدام الفحم الحجري منخفض التكلفة .
- ٥- تأخر استكمال إنجاز تنفيذ مشروع توسعة مصنع أسمنت باجل قرابة أربع سنوات مما حال دون دخول المصنع نطاق الإنتاج وقبل ذلك توقف النشاط الإنتاجي في المصنع الخط رقم (٢) لارتفاع تكلفة الإنتاج فنياً (استخدام الطريقة الرطبة) الغير مناسبة اقتصادياً للمؤسسة.
- ٦- تحمل المؤسسة عبء تمويل مرتبات عمال مصنع باجل ومصارييف الحفاظ على الأصول بالإضافة إلى عبء استحقاق قيمة مشروع توسعة مصنع أسمنت باجل والإخفاق في سداد قيمة المستحقات للشركة اليابانية المنفذة لمصنع أسمنت البرح وفوائدها .
- ٧- مثل بدء العدوان والحصار على اليمن منذ بداية شهر مارس ٢٠١٥م انتكاسة إضافية وخصوصاً بعد أن تم استهداف مصانع المؤسسة ما أدى إلى توقف النشاط الصناعي والتجاري للمؤسسة بشكل كامل وحرمان الدولة من موارد مالية لخزينة الدولة والمشاركة في التنمية.
- ٨- استهلاك الفائض النقدي الظاهر في حسابات مصنع أسمنت عمران لمواجهة مرتبات العاملين في الإدارة العامة والمصانع التابعة لها وكذا النفقات الأخرى الحتمية وذلك منذ منتصف العام ٢٠١٥م حتى نفذت

تلك الأرصدة بشكل كامل في نهاية العام ٢٠١٥م مما اضعف وضع المؤسسة المالي.

٩- في حالة تم الموافقة على إنشاء مصانع أسمنت (القطاع الخاص) في محيط جغرافي واحد مع مصنع باجل أو بالقرب منه سيحمل المؤسسة خسائر كبيرة جداً خاصة في ظل الوضع الراهن بسبب عدم استكمال مشروع توسعة مصنع اسمنت باجل والذي وصل الى مراحلها الاخيرة لإستكمال المشروع وإستئناف التشغيل، على عكس القطاع الخاص الذي له حرية التحرك والتنفيذ السريع لعدم خضوعه لقانون المناقصات والمزايدات التي تخضع له الدولة.

كما طرحت اللجنة استفسار للأخ/ رئيس مجلس إدارة مؤسسة الإسمنت حول ما وعد به القطاع الخاص في وادي سهام مما سيقدم من خدمات لأهالي المنطقة وقد التزمت المؤسسة بأنها ستقدم ما تحتاج اليه المنطقة من خدمات بعد تشغيل المصنع وبدء الإنتاج والتسويق .

المعالجات المقترحة من المؤسسة لاستكمال مشروع التوسعة :

أشار الإخوة في المؤسسة بأنهم وبعد دراسة مستفيضة بشأن إيجاد حلول مناسبة للاستفادة من القرض لإستكمال مشروع التوسعة ، فقد توصلت المؤسسة إلى جملة من المعالجات وهي كالتالي:-

١- العمل في الوقت الراهن على إيجاد تفاهم مع الشركة المقاوله والشركة الاستشارية على آلية العودة إلى موقع المشروع لاستكمال تنفيذ المشروع ، وذلك لتجنب أي زيادة في تأخير إنجاز المشروع وبحث هذا الأمر مع المسئول التجاري في السفارة الصينية أو السفير كون المشروع تقريبا جاهز للتشغيل التجريبي وذلك استنادا إلى التقرير المقدم من إدارة المشروع بأن نسبة الإنجاز الكلي للمشروع (٩١٪) .

٢- لقد تم تشغيل الخط الأول (قسم طاحونة الإسمنت وقسم التغليف) بعد الحصول على ضمانات بعدم الإستهداف وذلك من خلال استيراد مادة الكلنكر والعمل على إصلاح المولدات الموجودة في المصنع مع العلم بأنه تم تجهيز الخط الأول لقسم طاحونة الإسمنت وقسم التغليف والكهرباء خاصة المولد كاتربلار المولد الرئيسي وقسم المياه وقسم الضاغطات ومستودع تخزين الكلنكر والجبس والونشات المعلقة التابعة

لها . واللجنة تشكر المؤسسة على ماقامت به من جهود في سبيل تشغيل الخط الأول.

٣- توفير التمويل اللازم من وزارة المالية أو البنوك المحلية عبارة عن قرض يتم جدولته وسيتم الدفع عند تشغيل المشروع نظراً للظروف التي مرت بها المؤسسة .

ثلاثة خيارات لغرض إستكمال المشروع :-

أكد الإخوة في الجانب الحكومي بأن المؤسسة وبعد دراسة مستفيضة توصلت الى ثلاث خيارات لاستكمال مشروع التوسعة وهي :-

١- عودة الشركة المقاوله والمزودة للمشروع (CMEC) والشركة الإستشارية (CCA) لاستكمال المشروع وتشغيله وبصورة عاجلة.

٢- أن يقترح الاستشاري ترشيح شركة أخرى لاستكمال المشروع وتشغيله إذا رفضت الشركة الصينية العودة لاستكمال المشروع.

٣- استكمال المشروع بواسطة المؤسسة وكوادرها مع استشاري آخر وفريق عمل أو شركة أخرى محلية.

وفيما يتعلق باستبدال الديزل والمازوت بالفحم الحجري أكد الأخ/ رئيس مجلس إدارة المؤسسة بأن المؤسسة أنزلت المناقصة في عام ٢٠١٤م والشركة الاستشارية البريطانية رشحت شركتين لإرساء المناقصة عليها وهي : شركة (IHT) ، وشركة اليمن إنترناشونال وفي العام ٢٠١٥م بدأ العدوان على البلد الأمر الذي أدى إلى تأخير العمل بمشروع استبدال الطاقة المستخدمة من الديزل والمازوت إلى استخدام الفحم الحجري .

وفي العامين ٢٠١٧م / ٢٠١٨م قامت المؤسسة بتجهيز وتشغيل مصنع أسمنت عمران من جديد بعد فترة توقف ، إلا أن افتقار المؤسسة لعملية تمويل مشروع استبدال الطاقة حال دون تنفيذ المشروع ومؤخراً استطاعت المؤسسة توفير (٥٠%) من قيمة المشروع وفي كل الأحوال يمكن القول بأن مشروع إجراءات استبدال الطاقة في مصنع أسمنت عمران هو في مراحله الأخيرة ، حيث تم توقيع العقد مع الشركة المنفذة للمشروع.

الملاحظات والإستنتاجات :-

من خلال دراسة اللجنة للوثائق والتقارير المقدمة من الإخوة في المؤسسة اليمنية العامة لصناعة وتسويق الإسمنت ، وكذلك نتائج الاجتماع المشترك مع الجانب الحكومي ، استخلصت اللجنة جملة من الملاحظات والإستنتاجات حول أوضاع المؤسسة وهي كالتالي :-

١. تبين للجنة بأن بعض اللوائح والتشريعات القانونية للمؤسسة بحاجة إلى إعادة صياغة أو تحديث بعض مواد القانون لمواكبة تطورات صناعة الإسمنت.
٢. لاحظت اللجنة بأن جميع مصانع الإسمنت الحكومية لازالت تستخدم الديزل والمازوت في منظومة الإحراق والتي تعتبر اكثر كلفة من الفحم الحجري الذي يستخدم حالياً في جميع مصانع القطاع الخاص مما يؤثر في إرتفاع الكلفة التشغيلية الكلية (ثابتة ومتغيرة) في المصانع .
٣. لوحظ بأن قانون المناقصات والمزايدات يشكل عائق على حركة المؤسسة بسبب الإلتزام الحريفي لنصوص هذا القانون وإجراءاته الروتينية المطولة وخاصة في ظل المنافسة الشديدة مع القطاع الخاص .
٤. تعاني المؤسسة من تأخير استكمال مشروع توسعة مصنع أسمنت باجل قرابة أربع سنوات .. الأمر الذي أدى إلى توقف الإنتاج.
٥. لاحظت اللجنة بأن المؤسسة تتحمل أعباء مالية كبيرة لتسديد مرتبات العمال في المصانع الثلاثة ومصاريف أخرى للحفاظ على أصول المصانع أثناء فترة العدوان ، وكذلك استحقاق قيمة مشروع توسعه مصنع باجل .
٦. الإخفاق في سداد قيمة المستحقات للشركة اليابانية المنفذة لمصنع اسمنت البرج مع الفوائد.

ومن أهم الملاحظات التي وقفت عليها اللجنة ولفت إنتباهها هو موضوع إنشاء مصنع أسمنت في وادي سهام يتبع القطاع الخاص بحسب تأكيد الأخ/رئيس مجلس الإدارة بأن مصانع أسمنت الدولة ستتكبذ خسائر كبيرة جراء إقامة هذه المشاريع في وادي سهام ومحيط مصنع باجل حيث تتمثل الخسائر في التالي:-

٧. سوق الإسمنت لمصانع الدولة ستفتقد السوق للمناطق التي يعتمد عليها مصنع أسمنت باجل .
٨. سيقلل في رفد خزينة الدولة من الأموال المفروض تحصيلها من مبيعاته وكذلك الصناديق التابعة للدولة.

٩. مشروع وادي سهام والمشاريع الأخرى المزمع إنشائها في نفس المنطقة سوف يستخدم الفحم الحجري ، ومؤسسة الإسمنت الحكومية بصدد تنفيذ مشروع الأحراق بالفحم الحجري لمصنع أسمنت عمران ، وسبب تأخر تنفيذ المشروع هو قانون المناقصات والمزايدات وإجراءاته المطولة التي تأخذ فترة زمنية كبيرة.
١٠. تنفيذ مشروع اسمنت وادي سهام سينافس مصانع الدولة لأن كلفتها ستكون منخفضة عن كافة مصانع المؤسسة بنسبة ٤٠% لأنها تستخدم الفحم الحجري ومن خلال ذلك تستطيع أن تنافس مصانع الدولة في سعر البيع مما سيؤدي الى توقفها ، لأن المؤسسة كونها تستخدم المازوت والديزل بكلفة اكبر بنسبة ٤٠%.
- وحيث أن مصانع الدولة غير قادرة على تحويل منظومة الأحراق الى الفحم الحجري حالياً وستكون الخسائر باهضة وقد تتوقف بسبب تأخر تنفيذ تحويل الطاقة.
١١. كما لاحظت اللجنة من خلال الوثائق المقدمة اليها وجود مطالبات ومقترحات بوقف منح تراخيص إنشاء مصانع إسمنت في منطقة زراعية بحتة ، الأمر الذي قد يشكل خطورة على البيئة والاقتصاد الوطني حيث أن مصانع القطاع العام سوف تتأثر بشكل كبير وخاصة في ظل العدوان
١٢. لم تلتزم الحكومة بتنفيذ التوصيات الواردة في التقارير السابقة للجنة والتي التزمت بها في المجلس بشأن العمل باستخدام منظومة الإحراق للفحم الحجري ، الأمر الذي يؤكد عدم المبالاة من قبل الحكومة للوقوف إلى جانب مصانع الإسمنت الحكومية ودعمها وتحديثها بما يمكنها من التنافس مع القطاع الخاص.

التوصيات:

توصي اللجنة المجلس الموقر بإلزام الحكومة بالتنفيذ الفعلي للتوصيات التالية:-

١. طلب مساعدة المجلس الموقر للتخاطب مع رئيس مجلس الشعب الصيني لإبلاغ وزارة الخارجية الصينية للموافقة على استكمال مشروع توسعة مصنع أسمنت باجل وإلزام الشركة بالعودة إلى موقع المشروع لاستكمال التوسعة .
٢. تأجيل الرسوم الضريبية والجمركية المستحقة للدولة لدى المؤسسة إلى أن يتحسن وضع المؤسسة .

٣. إلغاء التراخيص الممنوحة لإنشاء مصانع اسمنت في منطقة باجل ووادي سهام ، وعدم منح تراخيص جديدة .
٤. منح سقوف مالية تتناسب مع طبيعة وحجم نشاط صناعة الاسمنت ،وكذا التقليل من الإجراءات الروتينية المطولة وخصوصاً المشتريات السريعة والطارئة لتفادي توقف العملية الإنتاجية.
٥. سرعة استكمال توسعة مصنع باجل وفقاً للخيارات التي اقترحتها المؤسسة لإنجاز المشروع على أن يكون الأولوية للكادر اليمني .
٦. التأكيد على التوصيات السابقة للجنة بشأن استبدال منظومة الأحراق من المازوت والديزل إلى استخدام الفحم الحجري لمصانع المؤسسة وبصورة عاجلة .
٧. إعطاء المؤسسة الحق في استيراد المشتقات النفطية والذي أكدت عليه توصيات المجلس في تقارير سابقة.
٨. إلزام الحكومة ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة ومؤسسة الإسمنت في الرقابة على جميع مصانع إسمنت القطاع الخاص والمستورد وذلك من حيث الجودة وتطبيق المعايير والمواصفات العالمية كونها تمتلك أحدث المختبرات المخصصة لذلك..
٩. إلزام وزارة الصناعة والتجارة بتذليل العراقيل والصعوبات التي تواجه مؤسسة الإسمنت والعمل على حماية هذه الصناعة الحيوية بما يمكنها من البقاء والنمو.
١٠. الحفاظ على الكوادر الهندسية والفنية التابعة للمؤسسة ومنحها الامتيازات والحوافز وتحسين مرتباتهم وذلك لمنع تسربهم إلى مصانع القطاع الخاص.

الأخ / الرئيس :

الإخوة / الأعضاء :

هذا ما توصلت إليه اللجنة ، والرأي الأخير للمجلس الموقر ..
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

صالح إسماعيل أبو عادل
رئيس اللجنة

مهدي صالح الجمدي
مقرر اللجنة